وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من اعناب وزرع
ونخيل صنوان وغير صنوان تخالف نغم يمكن ان يجاب
عن ذلك بان مراد الخطيب حيث ذكر هذا من غير
فصل بينهما وان لم يفصح به وقد فصل في الآية بالاولى
بينهما بالزرع وفي الثانية بالقضب والزيتون وهذا
لا يدفعه لعدم صحة غيره وان لم اقف على من نبه عليه
واما ارباب الحواشي على كتب المتاخرين كالزيادي
والحلبي والشوبري والعناني وغيرهم فاكثرهم موافق
للشيخ الرملي في غالب المسائل ويجوز افتاؤهم
بالشرط المتقدم وهذا هو الذي يظهر في ذلك ثم محل
ما ذكرته من الخلاف والتفصيل فيمن يريد الافتاء
مع الاطلاق بالنسبة لاحد المذهبين اما في يريد العمل
في خاصة نفسه فيجوز له تقليد القولين او الوجهين
وكذا من يريد الافتاء على طريق التخريج بحالة وما
يجوز للعامي تقليده بالنسبة للعمل ليس بقيد محتاج و
هذا حكم الافتاء بمذهب المخالف من المذاهب المدونة

فيحمل

فيحمل اخبار الغزيه واعتماده الى تقليده كما صرح به
وعبارته فتاوى ابن حجر لنبوغ المفتي الافتاء بمذهبه
مخالفا مذهبه اذا عرف ما يفتي به على وجهه
واضافه الى الامام القائل به لان الافتاء في العصر الاخرة
انما يسبق النقل والرواية لانقطاع الاجتهاد وبسائر
مراتبه من مذاهب ائمة كما صرح به غير واحد وقد كان
هذا بسبيل المختيين اليوم فلا فرق بين ان ينقل الحكم عن
امامه او غيره بل الوفرض ان تخصاله قوة اجتهاد
المقول في مذهبه وغيره جاز له الافتاء بما قضيه
قواعد المذهبين لكن مع بيان ذلك ونسبة كل رأي
الى الامام القائل به وهذا هو ملحظ ما وقع ويوجد
من الائمة انه كان يفتي على مذهبين كما العز بن الامام
عبد السلام الحنبلي كان يفتي على مذهب الشافعي واحمد
رضي الله عنهم وكان رفيق العبدري كان يفتي على
مذهب الشافعي ومالك رضي الله عنهما فان قلت
لم ار من نقل تفصيل السبكي في ذلك الذي اشار اليه
بقوله المفتي على مذهب امام وافتى بكون الذي

Copyright © King Saud University